الفصل الأول

التخطيط في الألفية الجديدة

PLANNING IN THE MILLENNIUM

فيليب ألميندينجر ومايكل تشابمان
Philip Allmendigner and Michael Chapman

مقدمة

يجتذبنا كثيراً التفكير في أننا نعيش أزمنة جديدة ومختلفة – في عصر يميزنا عن العصور السابقة. وهذا الشعور ليس جديداً بحد ذاته فقد كان سمة لمختلف العصور السابقة. ولكن ما نمر به الآن، ونحن على مشارف الألفية الجديدة، ما هو إلا مجموعة استثنائية من العوامل الهامة التي قد ينظر إليها كإشارة إلى مفهوم "الحداثة" ضمن جو يكتنفه الغموض. فأولاً، وعلى الصعيد العالمي، نجد ما يمكن وصفه بأنه الخروج من نهاية الحرب الباردة. وهنا لا يمكن المبالغة في التأكيد على التأثيرات التي حدثت في أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق في أواخر الثمانينيات والتسعينيات الميلادية. فكما وصفه أليكس جالينيكوس (Alex Gallinicos) (١٩٩١م: ٨):

> بعيداً عن الدول التي تأثرت بصورة مباشرة، فقد أصبحت الشعوب تشترك في الإحساس بمجموعة من الاحتمالات التي عصفت فجأة. حيث اختفت بعض

المعالم التي كانت موجودة بعد الحرب العالمية (الثانية) فعليًا، مثل ما حدث مع حائط برلين. كما انهارت بعض الافتراضات الراسخة التي كان ينظر إليها سابقاً على أنها غير قابلة للتغير – فعلى سبيل المثال، فقد زال الافتراض بأن تظل أوروبا مقسمة إلى الأبد بين دول القوى العظمى.

وكنتيجة لذلك فقد تسللت إلى أذهاننا من جديد فكرة "نهاية التاريخ" (وهي فكرة تكررت غير مرة على مر التاريخ). وقد أشار الكاتب الشهير فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) (١٩٨٩م) إلى فكرة تقارب الأيديولوجية العالمية مع الديمقراطية الليبرالية. حيث يرى أن نهاية الحرب الباردة أعلنت معها نهاية الأيديولوجية – فنحن جميعاً ننتمي، أو سننتمي في النهاية، إلى الليبرالية الديمقراطية. ولكن يجب موازنة هذا اليقين مع الشك الذي أوجده شكل آخر من أشكال التقارب متمثلاً في الاتحاد الأوروبي (European Union [EU]). وكذلك الآثار الاقتصادية الناجمة عن الاتحاد النقدي الأوروبي (European Monetary Union [EMU]) وفقدان السيادة الوطنية بسبب تشكيل البرلمان الأوروبي وحاجته إلى أنظمة جديدة للتشريع والإدارة.

ثانياً، بعد مرور ثمانية عشر عاماً من حكم حزب اليمين الجديد في المملكة المتحدة (وانتشاره في العديد من دول العالم) أصبح لدينا في الوقت الحاضر حزب عمال جديد. وقد قلل هذا التغيير للحكومة من حجم التغيير الهائل الذي حدث في الأول من مايو من العام ١٩٩٧م، والذي شهد إزاحة حكومة جون ميجور (John Major) عن السلطة، والذي اعتبر أكبر انتصار انتخابي بالأغلبية تم تحقيقه في فترة ما بعد الحرب العالمية. وقد صاحب تلك الانتخابات إحساس جديد بالتفاؤل إلى جانب القيام بتغييرات فورية لاقت ترحيباً واسع النطاق – ومن ذلك استقلال بنك إنجلترا (البنك المركزي) وإجراء الاستفتاءات الشعبية من أجل نقل السلطة إلى أسكتلندا وويلز وتضمين الاتفاقية

الأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان في قوانين المملكة المتحدة، تحسين ظروف العمل أو تقديم المساعدة لتحسينها، والتعهد بالانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة والتركيز على مشكلة الإقصاء الاجتماعي. وقد سعى رئيس الوزراء توني بلير (Tony Blair) (١٩٩٨م) إلى التركيز على "الإدماج" بدلاً عن معالجة الواقع المؤلم لمشكلة الإقصاء الاجتماعي الذي كان سمة لعهد ثاتشر[١]:

> . . . إيجاد طريقة جديدة ـ طريقة ثالثة ـ (حسب رؤية حزب العمال)، بين الفردية المطلقة وسياسة عدم التدخل من جانب، وبين النظام القديم للتدخل الحكومي وسيطرة الشركات على الديمقراطية الاجتماعية في الستينيات الميلادية من الجانب الآخر. وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية في العصر الحديث والأهداف التقليدية بالوسائل الحديثة. نعلم أن وجود المعدل المرتفع من الضرائب والإنفاق الحكومي الذي بلغ أعلى مستوياته لا يجدي نفعاً. كما نعلم أن الصناعة التي تديرها الحكومة أو الإعانات المالية الحكومية لا تعطي ثمارها. ونعلم أن سياسة الحماية أو الانعزالية لن تؤدي إلى تحقيق الرخاء الدائم في عصر الاقتصاد العالمي.

وثالثاً، لقد مضى مؤخراً ٥٠ عاماً على نظام التخطيط المتبع في المملكة المتحدة. ووفقاً لما ذكره الكاتب كالينجورث (Cullingworth) (١٩٩٧م: ١٣٠) فإنه ينبغي الاحتفال بهذا الإنجاز البارز:

---

(١) هي مارجريت ثاتشر (Margaret Thatcher) رئيسة وزراء بريطانيا من العام ١٩٧٩م إلى ١٩٩٠م. وهي أول امرأة بريطانية تتولى هذا المنصب، وصاحبة أطول مدة كرئيسة للوزراء. اختيرت ثاتشر زعيمة لحزب المحافظين عام ١٩٧٥م، وأصبحت رئيسة للوزراء بعد أن هَزم حزبها حزب العمال في الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٧٩م. وفي عام ١٩٩٠م ازدادت المعارضة الداخلية لزعامة ثاتشر، مما أدى لاستقالتها لاعتقادها بعدم مقدرتها على الفوز بانتخابات زعامة حزب المحافظين، وتم انتخاب جون ميجور خلفاً لها. ظلت ثاتشر بمجلس العموم حتى عام ١٩٩٢م، وفي العام نفسه منحت لقب البارونة، وأصبحت عضواً بمجلس اللوردات.(المترجم)

> ما يميز هذا القانون هو مواصلة العمل به على مدار خمسين عاماً منذ تشريعه بدون تغيير... وهذا يختلف تماماً عن الوضع الموجود في معظم نواحي السياسة العامة، التي أجري عليها العديد من التغييرات، كما هو الحال في مجال التعليم والصحة والنقل وما كان يطلق عليه في الماضي المرافق العامة.

وأخيراً، فهناك الألفية الجديدة نفسها، والألفية لا تقتصر على المسيحية وحدها، فالإسلام وديانات أخرى، وكذلك الحركات العلمانية جميعها تضم مبادئ الألفية. وما تشترك فيه كافة الديانات هو مزيج من الأفكار والاحتفالات والآمال التي تدعم الإحساس بالتغيير وتضيف إليه الكثير.

وعموماً، يبدو الوقت ملائماً للأفكار الواثقة في عصر مفعم بالتفاؤل ويتزايد فيه الشك. قد نختلف عما إذا كان الوقت مناسباً لمثل هذه الممارسات، ولكن ذلك قد يعرضنا إلى خطر الانغماس في فكرة الإيمان بالألفية والقناعة الغربية بالعصور الجديدة. والأخطر من ذلك هو فكرة "نهاية الأيديولوجية". وحيث إن هناك، بدون شك، تقارباً في الأيديولوجيات تجاه الديمقراطية الليبرالية على نطاق كبير، فإنه يتعين علينا أن نأخذ حذرنا عند قبولها فيما يخص قيمتها الظاهرية وتأثيراتها على توافق الآراء. كما أن هناك توترات وتناقضات كامنة بين الديمقراطية والليبرالية بداخل فكرة الديمقراطية الليبرالية. كما أشار لذلك دايفد هيلد (David Held) (١٩٩٢م : ٢٣):

> لقد تبلورت الديمقراطيات المعاصرة وتشكلت في عدد من الأنواع المختلفة — مثل نموذج وستمنيستر والإجماع الفيدرالي — الأمر الذي يجعل من المطالبة بوضع ليبرالي، غامضاً في أكثر صوره.

وهذا "النظام العالمي الجديد" (أو "الفوضى" كما أطلق عليه البعض) يضع قناعاً على القضايا المستمرة، مثل: الفقر، والإقصاء الاجتماعي، والتدهور البيئي، إلا أنه

يوفر الحلول إما كإصلاحات فنية لعمل السوق أو بدون الدخول في اختيارات صعبة. وقد تبني حزب العمال الجديد فكرة توافق الآراء والإدماج وأعلن عنها. ويبدو أن النوايا الحسنة التي تميزوا بها (مع بعض الاستثناءات) إلى جانب الارتياح الوطني بالتخلص من الحكومة السابقة قد أدى إلى إعادة الثقة في الحكومة لحل المشكلات.

وبالطبع يجب الترحيب بقيم مثل الثقة، ولكن يجب ألا يقلل ذلك من أهمية النقاش الحقيقي حول الوسائل والغايات. ولعل أهم سؤال يتبادر إلى الأذهان الآن هو "هل سيؤتي ذلك ثماره؟". فالتحليلات الأولية لا تبشر بالخير كما ألزمت الحكومة نفسها بخطط تحديد الإنفاق السائدة من قبل في ظل إدارة حزب المحافظين.

وفيما يتعلق بالبيئة، يجب على واضعي الخطط وغيرهم توخي الحذر لسببين. السبب الأول هو أن حزب العمال لم يكن يوماً ذلك الحزب المكترث بالبيئة. لقد كان الحزب المهتم بالإنتاج ومعوقاته. فعلى سبيل المثال، فإن اهتمام الاتحاد العمالي وأعضاء الدوائر الانتخابية بقضية الطاقة النووية، أوضحت أن سجل الحزب فيما يخص البيئة كان "هزيلاً"، وفقاً لما ذكره روبن كوك (Robin cook) (أندرسن و مان، ١٩٩٧م: ١٦٨). ولعل هذا قد تغير في الأشهر الحالية مع إصدار كميات ضخمة من الأدلة الإرشادية الحكومية (White Paper)[٢] في كافة المجالات بداية من الدليل الإرشادي الإقليمي إلى دليل "تحديث" تخطيط المدن، ولكنها تظل وثائق وتقارير إرشادية. وما تمخض عن الجدل الدائر حول المنازل الجديدة في المناطق الريفية ومسيرات الجماعة الريفية الضاغطة في لندن في شهر فبراير عام ١٩٩٨م، يدل على أن حزب العمال الجديد ليس معداً إيديولوجياً بشكل مناسب لمثل هذه المستجدات. فقد يكون

(٢) تعتبر تقارير حكومية تصدرها لتبرير موقفها بشأن موضوع أو قضية ما ذات أهمية وطنية.(المترجم)

قابل للإقناع وخاصة فيما يتعلق بالأمر الثاني الذي يدعو إلى القلق. فكان يتعين على حزب العمال زيادة تواصله مع وسط إنجلترا. وهذا هي نفس الدائرة التي اتخذت مواقف معارضة في مجال البيئة من نوع (بعيدًا عن فنائي الخلفي) "NIMBY" [٣] (ألميندينجر و تودور جونز، ١٩٩٧م). ومن ثم ظهرت بوادر توتر سياسي، وقد قالت الحكومة إنها ترغب في أن تكون واحدة من أفضل حكومات الإصلاح والتغيير – ولكن في نفس الوقت كان لابد لها أن ترضي العديد من المصالح المتباينة. إن مثل هذا التوتر يعتبر أمراً تتعامل معه السياسات. وللاتجاه اليميني الجديد حالات خاصة به من التوتر السياسي، من أوضحها الأزمة بين الليبراليين المنادين بالسوق الحرة من جانب، والمحافظين الشموليين من الجانب الآخر. ولكن ذلك يضع علامة استفهام تجاه التفاؤل بأن هذه الحكومة يمكنها، بل ستقوم، بالتعامل مع مجموعة من القضايا المهمة المتعلقة بالبيئة والتخطيط.

ذلك لا يعني أن نظام التخطيط أو المخططين لا يمارسون ضغطاً لإحداث تغيير كبير أو لإعادة تقويم دورهم. فبعد مرور ٥٠ عاماً، يبدو أن الرسالة الصادرة من الأكاديميين والمتخصصين هي "العمل المعتاد، من فضلك". وقد كشف المسح الذي شمل أعضاء المعهد الملكي لتخطيط المدن (RTPI) عام ١٩٩٧م أن الأسباب الرئيسة للحصول على عضوية في المعهد هي تحقيق تقدم في المهنة، بينما كان ينظر إلى الحكومة

---

(٣) هو سلوك يعارض من خلاله السكان المحيطين بموقع لمقترح تنمية جديدة قد تؤدي إلى فوائد اقتصادية للمطورين والسكان المحليين بشكل عام، ولكن معارضة السكان المحيطين تتمثل في الأضرار المتوقعة عليهم مثل الضوضاء، التلوث أو حركة المرور الكثيفة وغيرها. وقد ظهر مصطلح (Not in my back yard: Nimby) أولاً في بداية الثمانينيات الميلادية في المملكة المتحدة. وتشمل المشروعات التي تلقى معارضة أمثلة عديدة، كالتنمية الصناعية، ومكبات النفايات، والسجون، وأبراج الطاقة أو الاتصالات، والطرق السريعة، والمطارات، وغيرها العديد.(المترجم)

المركزية على أنها المصدر الرئيس للأفكار في التخطيط (RTPI، ١٩٩٧م). مما يوضح أن الخبراء التقنيين لدى الحكومة لا زالوا يؤدون بشكل مرضي.

وقد انتقل التخطيط من أيام ازدهار "التخطيط الإيجابي" في فترتي الخمسينيات والستينيات الميلادية، والتي تضمنت إنشاء مدن جديدة وبرامج التجديد العمراني والقيام بتطوير المواقع الصناعية، إلى حالة من التغير السار في الوقت الراهن والتي استمرت في فترة حكم السيدة ثاتشر، والتي يمكن اعتبارها ذات قيمة كبيرة لو اشتملت مفهوم الاستدامة، وأخذت بالاعتبار تصورات ناخبي حزب (ليس في فنائي الخلفي) المستبعدة سابقاً. ولكن ذلك لا يعني أنه ينبغي علينا العودة إلى منهج "السيطرة والتحكم" الذي كان سائداً في سنوات ما بعد الحرب، فذلك لن يكون ممكناً أو مرغوباً. ولكنه يعكس افتقاراً للنقاش بصفة عامة لما بعد حدوث التوافق. وليس هناك من يتساءل ما إذا كنا بحاجة إلى التخطيط، أو ما هو الدور الذي يتعين على التخطيط القيام به في المجتمع. لقد أصبح التخطيط مثل الديمقراطية أو حماية البيئة من كبريات السرد اللفظي، يتفق عليها الجميع ولكن لا يستطيع أحد أن يوضح معناها بوضوح. وهذا يشير إلى حاجتنا لمناقشة دور التخطيط بشكل دقيق.

وأخيرًا، فإن الإطار الجامع لكل ذلك: هو الألفية. إذ أن هناك قناعة تامة بالخضوع التام لنوبة الألفية، يؤيده الإصلاح الذاتي ويمكنك أن تدعوه (متلازمة سيناترا)- "قمنا بذلك بطريقتنا". ويبدوا أن المغزى من الطريقة الغربية في حفظ وادخار الوقت هي في الأساس طريقة تعسفية ومصطنعة ومهيمنة، وتتسم في ذات الوقت بأنها قسرية وغريبة (تومسن، ١٩٩٧م). وتكمن المشكلة في أنه "من البديهي" أن يتم تركيز الانتباه على المستقبل وليس على الماضي. على الرغم من أن الماضي هو مجموعة غير

منظمة من انجازاتنا سواء كانت جيدة أو سيئة، ولكننا لم نصل إلى ما نحن عليه الآن إلا من خلال تلك الفترة الماضية، وهذه الرؤية ينطبق عليها المثل القائل "إذا لم يكن مكسوراً فلا حاجة لإصلاحه".

نحن ننظر للأمر من منظور مختلف، منظور يوضح أن هناك مشكلات حقيقية تحف بالتخطيط لابد من تناولها. وهناك أيضاً بعض الاختلافات والتساؤلات الهامة التي لا تزال بحاجة للحل. وهذه السلسلة من الفرص تهيئ لنا منهجاً مناسباً لكي نتطرق لجميع جوانب النقاش الذي كان ينبغي إجراءه على كل حال. ويحاول هذا الكتاب تناول بعض هذه القضايا بأسلوب مثير ومبني على الفكر، وفي نفس الوقت يحدد الاتجاه المستقبلي لعملية التخطيط.

ولعل من الأجدى أن نبدأ بتوضيح المعنى المقصود من "التخطيط"، ومن ثمّ نحدد مجال هذا الكتاب. ففي عام ١٩٤٧م كانت الإجابة على ذلك أسهل بكثير. حيث كان المقصود بالتخطيط ذلك العمل والإجراء الفني الذي يهدف إلى تطوير بيئة مريحة وصحية وتتسم بالكفاءة- "علم وفن تخطيط المدن" كما حدده المعهد الملكي لتخطيط المدن. والآن وبعد مضي خمسين عاماً، وفي ظل التمزق السياسي في فترة ما بعد الحداثة لم نستطع التوصل لمثل هذا الاتفاق. ومثلما فعل معظم الناس نظرنا للأمر نظرة شاملة. يتضمن التخطيط الآن العديد من القضايا المختلفة، والتي تشمل كل شيء بداية من محاولة إنقاذ كوكب الأرض نزولاً حتى اختيار المكان الذي ينبغي أن توضع فيه الأرجوحة في ملاعب الأطفال. وهذا في حد ذاته يطرح تحديات ومشكلات جديدة. يتعرض المخططين أنفسهم إلى تحدٍ بالنسبة لمواقفهم السياسية والفنية (أو العلمية) بسبب طبيعة المهنة وتشعبات موضوعاتها التي قد تتداخل مع قضايا مختلفة. ولما كان النطاق الضيق السابق للمهنة في وقت النمو والقبول الاجتماعي قد عرض نفسه لأسهل الاختيارات، فقد واجه المخططون في الوقت الراهن منافسة وخيارات صعبة إن لم تكن متناقضة. ومن آثار ذلك الاستياء الشديد من الخاسرين ومن أولئك الذين تم

عزلهم. وتكمن مشكلات المخططين في كثرة الجدل حول الدور المناط بهم – فهل هم وسطاء أم خبراء فنيين؟ وهل ينبغي عليهم أن يكونوا أكثر انفتاحًا فيما يتعلق بقيمهم؟ ولا تكاد تمثل هذه القضايا مشكلات جديدة، إلا أنها تفاقمت بسبب الزيادة المستمرة للطبيعة المفعمة بالأزمات والصراعات لعالم اليوم. وتزيد هذه المشكلات بالإضافة لمشكلات أخرى من التحديات المتزايدة التي تواجه التخطيط في القرن الواحد والعشرين. وكمقدمة لهذه الأسئلة، فإنه يجدر الاهتمام والتركيز على السياقات والعمليات التي ستؤثر في عملية التخطيط . وقد تناولنا بالفعل اثنين من أهم تلك العوامل. أما العوامل الأخرى فتتضمن التالي:

العولمـــة

لقد كان ولا زال دور الدولة (الوطنية) يتناقص باستمرار لثلاثة أسباب رئيسة هي:

الأول: ظهور الحكومات بمظهر الافتقار لمهارة التوفير المباشر للخدمات كما ظهر في اقتصاد الكتلة الشرقية السابقة. وأصبحت مبادئ الخصخصة نظاماً سائداً في الوقت الراهن حيث تسعى الحكومات إلى رفع العائدات المالية (وبالمثل) التخلص من مسؤولية الخدمات التي فقدت السيطرة عليها بسبب زيادة الطلب وتدني الموارد. وثانيها: زيادة أهمية رأس المال العالمي في إملاء السياسة الاقتصادية المحلية والأجنبية، والدليل على ذلك إمكانية انتقال العمال المهرة لتخفيض الضرائب وزيادة الأرباح. وفي الوقت الحالي أصبحت المعلومات المتعلقة بأنواع السياسات ونجاحها متاحة بلا مقابل للجميع ، وهو ما ساعد المستثمرين على القيام بمقارنات بين المناطق والدول لاتخاذ قراراتهم المناسبة. ويعود ذلك بصفة خاصة لأن العالم الذي اتسم بالتجزء في السابق، أخذ في الاندماج لتكوين كيانات عظمى للتجارة تسعى إلى تجسيد فكرة المنافسة الداخلية الحرة والقوة الاقتصادية على الساحة العالمية. وكما ذكر روبن كوك في خطبته التي ألقاها في مجلس الشؤون العامة في بروكسيل عندما تسلمت بريطانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي أن الزخم الحادث باتجاه التوسع يكمن إلى حد ما في النفوذ المتزايد للمحادثات الدولية في مجال

التجارة. وأخيرا، قيام الاتحاد الأوربي باستغلال سلطته ونفوذه في العديد من المجالات بما فيها السياسة الاقتصادية، ومعايير العمل والضرائب. كما أن هناك معيارين للانضمام للعملة الأوروبية الموحدة، أولهما: وضع حدود على مستوى الدين الحكومي كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي، والآخر: هو معدل التضخم الأساسي، بهدف توجيه السياسة الاقتصادية بفاعلية. ومع انتقال السلطة من الهيئات الوطنية إلى الهيئات العابرة للحدود الوطنية أو السوق، فما هي الآثار المترتبة على السياسات المحلية التي تهدف إلى التدخل في عمل السوق كالتخطيط مثلاً؟ بل، وما هي الآثار المترتبة على تطوير الاقتصاد المحلي والإستراتيجيات المحلية الأخرى؟

التعقيد

وكما تبين لنا فإن القيام بعمل شيء ما أو عدم القيام به قد أصبح أكثر صعوبة على الرغم من أن المجتمع يبدو الآن أكثر تقدماً. فلم تعد الحكومات تملك أدوات التحكم الكاملة بالنواحي الاقتصادية; إذ أصبح بإمكان القوى العاملة ورأس المال والمعلومات التنقل بحرية لأي مكان في العالم بشكل يعيق المبادرات الوطنية لأي دولة. ولا زالت هناك مشكلات كالتشرد، والفقر، والتلوث تلح بشدة على الرغم من (أو بسبب؟) الجهود المبذولة والعديد من المحاولات التي تهدف لحلها. فهل بوسعنا حقاً وضع حلول لهذه المشكلات أم أن صفة التعقيد متأصلة فيها؟ ففي بداية عملية التخطيط تكون هناك آمال كبيرة بأن التخطيط بإمكانه إيجاد الحلول لمشكلات التدهور العمراني في المناطق المركزية من المدينة، في ذات الوقت الذي يمنح فيه ترخيصاً بالقيام بمشاريع عمرانية تقع في أطراف المدينة، كما يوفر كمية كافية من وحدات المساكن في الوقت الذي يعمل فيه على حماية المناطق الريفية. فكيف يمكن للتخطيط التعامل مع مثل هذه الأهداف المعقدة والواضحة التناقض؟ وعلى صعيد آخر فهناك تعقيد أكبر فيما يتعلق باختيار من يقوم بتلك المهام. يبدو أن كثرة المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمبادرات المختلفة قد تسبب إرباكاً وغموضاً عوضاً عن إضفاء قدر من

الوضوح. فهل تسببت محاولات حل المشكلات في الوقوع في مستنقع البيروقراطية الذي تسبب بدوره في عرقلة عجلة التقدم بدلاً من الدفع بها للأمام؟

أوروبا

سيظل مستقبل بريطانيا محكوماً بشكل متزايد بسيطرة أوروبا عليها. وأياً كان الحزب السياسي الذي سيتولى السلطة في السنوات العشر القادمة أو نحو ذلك، فلن يكون هناك سوى القليل للقيام به للحيلولة دون الهيمنة السياسية التي تتجه نحو مزيد من التكامل الأوروبي. وبما أن الأمر على هذا النحو، فقد عبر حزب العمال عن رؤيته علانية وقدم لنا رؤية أكثر إيجابية عن أوروبا، عما اعتدناه في الآونة الأخيرة:

> لقد دفعنا راغبين ثمن المشاركة في السيادة المشتركة فيما يتعلق بالدفاع، نظير الحصول على الجائزة الكبرى التي تتمثل في الأمن الجماعي عبر منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" (NATO). بل ولابد لنا أن نكون على استعداد لدفع ثمن مماثل في الاتحاد الأوربي من أجل الحصول على جوائز الأمن السياسي والاستقرار، والأسواق الحرة والمفتوحة، والدخول المرتفعة والمزيد من فرص العمل. فلقد جرت العادة أن ينجم الأمن عن الاعتماد على الذات وتحصين الدفاعات. أما اليوم فالأمن يتولد عن الانفتاح وإزالة الحواجز (توني بلير، ١٩٩٨م).

وهناك ثلاث أطروحات تسيطر على مستقبل الاتحاد الأوروبي وجميع الدول الأعضاء: أولها وجود الاتحاد النقدي والاقتصادي. إذ أن بريطانيا لن تشترك في الموجة الأولى للعملة النقدية الموحدة على الرغم من أن اقتصادها معلق على نجاح وازدهار هذه العملة في المستقبل. ولكن تبقي الأسئلة والقضايا الهامة كما هي. ومما لا شك فيه أن إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي سيتسبب في تعديلات اقتصادية بارزة، إذ أن الفروق في الأسعار أصبحت أكثر وضوحاً للمستهلكين، وقد أصبحت قدرات الإنتاج بحجم كبير في أوروبا قابلة للتحقيق بمعدل أكبر. وفي المرحلة التالية لإنشاء الاتحاد النقدي

الأوروبي لن يكون بالإمكان إجراء تعديل لسعر الصرف ولا تحقيق ميزة انتقال القوى العاملة في المدى القريب. ويوجه الاتحاد الأوروبي اهتمامه نحو عدم الاستقرار البيني المحتمل من خلال زيادة الضغط لتحقيق مزيد من تقارب الاقتصاديات الكلية بشكل أكبر، كتقليل العوائق التي تحد من التجارة، والتحكم في التضخم، وتحسين تنقل القوى العاملة. ولابد من وضع تصورين: أولهما احتمالية حدوث "صدمة اقتصادية" و التحرك نحو تكامل اقتصادي واجتماعي أكبر. كما أشار لذلك لوي و وارد (Lowe and Ward) (١٩٩٨م)، حيث ذكرا أن التكامل الاقتصادي هو المحرك للنمو والتكامل البيئي في التشريعات البيئية في الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: طبقاً لأجندة ٢٠٠٠ التي توضح معايير التوسع بالاتحاد الأوروبي، فقد تم الاتفاق على قبول عشر دول من وسط وشرق أوروبا بالإضافة إلى جمهورية قبرص واستمرار هذه المناقشات مع ست دول أخريات. ومما لا شك فيه أن ذلك سيكون له نتائج كبيرة على مستقبل المصالح الأوروبية والبريطانية. وسوف يتطلب التوسع إصلاحاً لصناديق التمويل الخاصة بالهيكلة والاندماج[٤] بالإضافة إلى السياسة الزراعية العامة. ولعل بريطانيا ستكون الخاسر الأكبر عند حدوث أي تغيير مستقبلي للصناديق الخاصة بالهيكلة، حيث تزيد احتياجات الدول الأعضاء الجديدة نسبياً.

ثالثاً: لقد وجهت أوروبا اهتمامها منذ منتصف السبعينيات الميلادية، وازداد ذلك طوال الثمانينيات والتسعينيات، نحو الأمور المتعلقة بالبيئة (انظر الشكل رقم ١). وقد كان هذا أحد أهم أدوار أوروبا التي قامت بها في المملكة المتحدة على الرغم من الصراع الذي أقحمتنا فيه تشريعات الاتحاد الأوروبي مع المحكمة الأوروبية طوال عهد

(٤) يمكن تعريفها على أنها صناديق تمويلية متخصصة لدعم الأقاليم الفقيرة في أوروبا ودعم تكامل البنية التحتية الأوروبية خاصة فيما يتعلق بقطاع النقل.(المترجم)

تاتشر المناهضة للاندماج الأوروبي. وكما ذكرنا سابقاً، فقد ظلت العوامل الاقتصادية هي القوة المحركة للتشريعات البيئية، ولعلها ستستمر في دفعها نحو مزيد من التغيير.

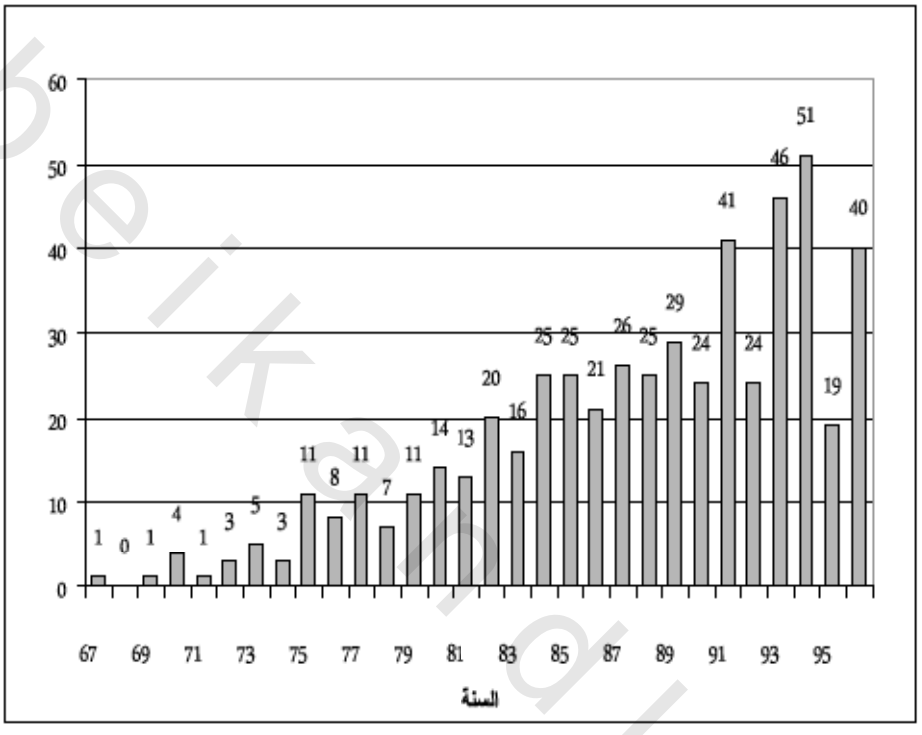

الشكل رقم (١). عدد التشريعات البيئية التي أقرتها المفوضية الأوروبية في كل عام.

المصدر: (هاي، ١٩٩٧م)

وقد تحول موقف الحكومة البريطانية من المقاومة الواضحة إلى موقف القبول في ظل الحكومات الكبرى لتولي دور الريادة تقريباً في النزاع حول معاهدة كيوتو. وكما استنتج جون جامر (John Gummer) في عام ١٩٩٤م، إن قرابة ٨٠٪ من التشريعات البيئية في المملكة المتحدة مستمدة في أصلها من أوروبا. وفي عملية التخطيط في الوقت الحاضر لازلنا نسعى لإدراك مدي تأثير المنظور الأوروبي للتنمية المكانية (European

Spatial Development Perspective: ESDP) وأهداف التنمية المتوازنة في أوروبا لما بعد العام ٢٠٠٠م. ولا زال التساؤل قائماً حول هذه الأهداف الخاصة بالتنمية المتوازنة والرامية لتقليل حجم النمو الزائد في المناطق الحضرية الكبرى. ويهدف المنظور الأوروبي للتنمية المكانية إلى أن يكون أكثر إلزاماً من الوثيقة السابقة لما بعد العام ٢٠٠٠م والتي ستتطلب المزيد من الصلاحيات للاتحاد الأوروبي لتفرض التغيير على الدول الأعضاء (ويليامز ١٩٩٦م). وقد شهدت رئاسة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٨م تحقق أحد أهداف المنظور الأوروبي عن التنمية المكانية. إلا أنه لا زالت هناك تحديات أخرى أمام عملية التخطيط. يظهر المنهج الإلزامي والمتضمن للقوانين تبايناً واضحاً مقارنة مع الاهتمامات الإدارية الأكثر مرونة وواقعية في عملية التخطيط والبيئة بالمملكة المتحدة.

التغيير السياسي

أسفرت نتائج الاستفتاءات التي أجريت حول نقل السلطة إلى أسكتلندا وويلز عن تأييد ذلك. وسوف ينشأ برلمان لأسكتلندا وجمعية تشريعية وطنية لويلز في الأول من يناير من العام ٢٠٠٠م. كما أنه لدى الحكومة مقترح للقيام باستفتاءات حول إنشاء جمعيات تشريعية إقليمية في إنجلترا بالإضافة إلى إيجاد منصب عمدة منتخب لمدينة لندن العاصمة. ومما لا شك فيه أن البرلمان الأسكتلندي سيكون لديه القدرة على إجراء تغييرات جذرية في التخطيط. وبصفته هيئة تشريعية لها سلطة تمرير قوانينها وسياساتها الخاصة المتعلقة بالتخطيط فقد نشهد ظهور منهج أسكتلندي يتسم بالتميز. ففي السنوات الأخيرة أصدر المكتب الأسكتلندي أوامره بإجراء عدد من الدراسات التخيلية حول مستقبل التخطيط على شمال الحدود، وهو ما تمخض عن أساليب للتخطيط والضوابط التنظيمية ذات اختلافات جوهرية، وفي بعض الحالات تكون الاختلافات

جذرية. ودائماً ما كان لحزب العمال الأسكتلندي اهتمام قوي بالناحية البيئية بقدر أكبر من نظيره الإنجليزي. فهل هذا يعني المزيد من التأكيد على الاستدامة والانشقاق عن الأسلوب الإنجليزي في ضوابط التخطيط؟ وسيقل تأثير الجمعية الوطنية لويلز بالمقارنة مع نظيرتها الأسكتلندية، حيث إن سلطتها التشريعية ستفتقد القدرة على تمرير القوانين والسياسات. وعلى الرغم من ذلك، ومن خلال توجيه السياسة سيكون لدى الجمعية القدرة على إجراء تغييرات جذرية في شكل واتجاه التخطيط. فإلى أين ستذهب هذه الاتجاهات، وما هي الآثار المتوقعة؟

الاستدامة والبيئة

مما لا شك فيه أن تجديد عملية التخطيط عقب الأيام المظلمة التي شهدتها الثمانينيات الميلادية، قد أسفر عن إعادة الاهتمام بالأمور البيئية. وهناك التزام واضح بالاستدامة والتنمية المستدامة على جميع المستويات الحكومية (الأمم المتحدة، والمجتمع الأوروبي، والمملكة المتحدة). وقد تبنى المخططون وعملية التخطيط ذلك، واستقبلوه بالحماس حيث إنه يتناسب مع خبرتهم وطبيعتهم التكنوقراطية. ولكن تظل مجموعة من الصعوبات الرئيسة مسيطرة. والأهم من ذلك مسائل التعريف المتعلقة بما إذا كان سيتم تبني إستراتيجية ذات اهتمام عميق بالمحافظة على البيئة، أم إصلاح بيئي تقني، أم إستراتيجية قائمة على النمو مع اهتمام أقل بالبيئة. وعلاوة على ذلك، فبينما تمارس عملية تشكيل إجماع للآراء حول الحاجة لمعالجة مشكلات البيئة العالمية، فقد لاقت الاستدامة نجاحاً مبهراً ـ ولكن ذلك يحجب الاختيارات الصعبة التي تظهر وستستمر في الظهور، مثل إيجاد توازن بين الحماية البيئية والنمو الاقتصادي. إن الممارسة التخطيطية غير معدة بشكل كافٍ للتعامل مع مثل هذه القضايا ـ فهل بإمكان مخطط محلي أن يقدم بفعالية الحل الأمثل لقضايا فرص العمل وحماية البيئة؟ وإذا كان أمر إعادة تطوير مناطق

غير مستخدمة أو مهجورة يحتل الأولوية في الوقت الحاضر، فكيف يمكن تشجيع المطورين لإعادة استخدام الأراضي من جديد، ومن الذي سيتحمل تكاليف التجديد؟

الحكم المحلي

لن يتم استكمال أي مناقشة تتعلق بالحكم المحلي بدون الإشارة إلى أربعة مقترحات في غاية الأهمية تقدمت بها الحكومة. أولها، الاقتراح المعروف بـ "القيمة الأفضل" الذي تم الإعلان عنه في مارس من العام ١٩٩٨م.

وتتمثل الفكرة في نشر منهج وثيقة حقوق المواطن وإضفاء الصبغة المحلية عليها، ليتلاءم مع أداء المؤشرات، من خلال البدء في استطلاع ومسح إجباري للرأي المحلي الذي سيتولى تشكيل الأهداف الخدمية المعلنة. وحينئذ، سوف يتم مراجعة ذلك بواسطة جهاز رقابي مستقل؛ لتقييم مستوى الأداء في مقابل تلك الأهداف وفقاً لما ذكرته وزيرة الحكومة المحلية هيلاري آرمسترونج (Hilary Armstrong) "سوف ينال أصحاب الأداء المميز المصداقية. أما أصحاب الأداء الضعيف فيلزمهم الارتقاء بأعمالهم". (بيان صحفي من وزارة البيئة والنقل الأقاليم Department of the Environment, Transport and the Regions (DETR) في ١٩٩٨/٣/٣م). لقد حدث هذا التحول بالتزامن مع الحرج الذي أصاب حزب العمال من وجود الفساد في بعض السلطات المحلية مثل دونكاستر و بيتربره (Doncaster and Peterborough)، ولعل هذا التغيير قد كان له أثر في تصريحات رئيس الوزراء بأنه يجب على السلطات المحلية تبرير بقائها في هذا الوضع: إن لم تكونوا مستعدين للعمل وفقاً للأجندة الجديدة، فستضطر الحكومة للبحث عن شريك أخر يتولى القيام بدوركم" (صحيفة *Independent* بتاريخ ١٩٩٨/٣/٤م).

ثانيا: هناك متطلبات مؤسسية وهيكلية كثيرة لازمة لتشكيل وكالات التنمية الإقليمية "RDA" المقترحة في شراكات تهدف إلى تحقيق الرخاء (وزارة البيئة والنقل والأقاليم، ١٩٩٧م). ولقد تم اقتراح تسع وكالات تنمية إقليمية لتغطي مناطق تدار بواسطة مكاتب حكومية، بالإضافة إلى وكالة خاصة لمدينة لندن. وسوف يكون لكل وكالة مجلس إدارة يتألف من أشخاص يتم اختيارهم؛ ليكونوا مسئولين عن تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وعن تنسيق عمل الهيئات الإقليمية القائمة مثل الشراكات الإنجليزية. وقد وُجِّهت انتقادات لوكالات التنمية الإقليمية لافتقارها لأي علاقة واضحة مع المجالس الإقليمية للسلطات المحلية، وللدور الذي يقوم به وزير الدولة في توجيهها. ولكن، وكما أوضح نائب رئيس الوزراء جون بريسكوت (John Prescot) عند إطلاق بدء العمل بها، سيكون لوكالات التنمية الإقليمية علاقات وطيدة مع الحكومات الإقليمية المنتخبة، لأن الحكومة ملتزمة بتقديمها بصورة أو بأخرى.

ثالثاً: يرتبط هذا المقترح بوكالات التنمية الإقليمية بصورة أو بأخرى، فهناك اقتراحات بمنح قوة أكبر للهيئات الإقليمية من أجل تحمل مسئولية رسم أبعاد السياسة التوجيهية الإقليمية. ومن مبدأ قبول النقد الذي تم توجيهه سابقاً لتلك الهيئات الإقليمية، فقد اقترحت الحكومة توسيع نطاق عملهم ليشمل قضايا أخرى بخلاف تلك المتعلقة باستعمالات الأراضي، ونقل المسئولية الأساسية لإعداد المخططات إلى مؤتمرات التخطيط الإقليمي، وزيادة مستوى المشاركة العامة والقيام بمراجعة ومراقبة الاستدامة.

وأخيراً، فهناك الوثيقة الاستشارية الخاصة بـ" تحديث التخطيط *Modernising Planning*" (وزارة البيئة والنقل والأقاليم، ١٩٩٧م b). وقد كان لتلك الوثيقة رؤية محدودة بشأن مستقبل التخطيط الذي يعتمد بوضوح على المزيد من التخطيط المركزي

الإرشادي، وهي تؤكد على السرعة والكفاءة مع الخطط قصيرة المدى المتضمنة "استهداف استشارات أفضل"، وتسريع المتطلبات الأساسية، وتقديم بعض الأدوات الاقتصادية لتتميم ضوابط التخطيط. وكما هو متوقع من مثل تلك التعديلات الطفيفة في ضوابط التخطيط، فلقد رحب بها المعهد الملكي لتخطيط المدن بشدة.

لقد ظهرت على السطح بعض القضايا جراء تلك التغييرات. ولعل أهمها وأوضحها كان مستوى اللامركزية (على الرغم من وجود الاحتياطات اللازمة وعواملها) واستعداد الحكومة لتخطي الحكومة المحلية تماماً إذا استلزم الأمر. ولكن على الرغم من الهتافات الحارة لنظام التخطيط، والتي ظن حزب العمال أنها هتافات صادقة، إلا أن هناك بعض الاستياء الواضح وعدم الرضا بسبب بطئها وبسبب المسئولية والمحاسبة المحلية (لاسيما، مع الانتقادات الموجهة للحكومة بشكل عام بسبب الحكومة المحلية). ويبدو التخطيط بطيئاً في الاستجابة لمثل تلك الانتقادات.

ومن بين سبع وثلاثين خطة تجريبية لمقترح "القيمة الأفضل"، هناك خمس سلطات محلية فقط أخذت التخطيط بالاعتبار. ويبدو أن الحكومة قد اهتمت بنظام تخطيط منفتح وفعال يمكنه تفعيل المسئولية. وإن كان للمخططين أنفسهم دور، فهو دور صغير جداً، لا يتجاوز دور القائمين على عملية التنفيذ. فكيف سيتعامل المخططون مع ذلك؟ وما هي الآثار المتوقعة على ممارسة مهنة التخطيط؟ وهل بالإمكان تجاهل وتخطي هؤلاء المخططين إن لم يلبوا أهداف الحكومة؟

الإقصاء الاجتماعي والعلاقة السببية للمشكلات

في الوقت الحاضر هنالك ما يقرب من ١٥٠ ألف متشرد في المملكة المتحدة، وحوالي ١٠٠ ألف طفل في إنجلترا و ويلز لا يحصلون على تعليم نظامي، كما أن نصف الجرائم التي ترتكب سنوياً في بريطانيا تحدث في الأحياء التي تكون غالبية

العائلات الساكنة بها تفتقر إلى وجود أبويين في المنزل مع الأطفال. وهذه الأحياء تشكل ١٠٪ فقط من أحياء بريطانيا. وهذه هي بعض الحقائق الجلية التي تكمن خلف ما تعرفه الحكومة والهيئات الأخرى بـ" الإقصاء الاجتماعي". وقد سعت وحدة الإقصاء الاجتماعي التي أنشئت في ديسمبر ١٩٩٧م لتحسين فهم الخصائص الرئيسة للمشكلة ووضع الحلول من خلال تشجيع التعاون والحث على تغيير آليات السياسة. فتسبب القيام بذلك إلى إثارة أمرين هامين. الأول، ما أطلق عليه جيف موجان (Geoff Mulgan) في العام ١٩٩٧م "العلاقة السببية": وتعني العلاقة المنطقية والمتداخلة بشكل وثيق بين قضايا تتجاوز غالباً الحدود الوطنية وحدود المؤسسات التقليدية. ولكن كما أن هناك إدراكاً لموضوع الترابط الشديد مع المشكلات، هناك أيضاً وعي بزيادة الفردية التي تنتشر حالياً في العالم كله. يتضح ذلك بداية من حرية المستهلكين إلى تنظيم القوانين الخاصة بضمانات حقوق الإنسان، حيث أصبح الناس أكثر تشتتاً، ويتم تفويضهم قانونياً بشكل فردي. ويكون التحدي متعلقاً بالقدرة على تخفيف أو زيادة حدة الفردية أو التوصل إلى تماسك فيما يتعلق بالمسائل التي تواجهنا. وهذا يضعنا أمام النقطة الثانية، وهي اختيار حزب العمال الجديد لمسار التدخل الحاسم (ممارسة سياسة التدخل في الشئون المختلفة)، على العكس من حكومات حزب المحافظين السابقة. وقد يعني هذا تعطيل التسلسل الهرمي التقليدي، والترتيب الدقيق للمجموعات، وإطارات العمل المؤسسية، وتعزيز المرونة واتباع منهج فعال. وهناك الكثير من الدروس التي يمكن أن تفيد التخطيط. فلا زال التخطيط يعتبر مهنة تقليدية تمارس داخل إطار عمل حكومي خالٍ من التوتر. فإذا تداخلت المشكلات وازدادت صعوبة وضع حلول لها (والنظر إلى قضايا بعينها مثل تدهور وسط المدينة، يتضح لنا أن التخطيط لا يمثل شيئاً مختلفاً) فكيف يمكن للتخطيط التعامل مع مثل هذه القضايا في

المستقبل؟ وهل التخطيط قادر على كسر حاجز التحفظ والتردد نحو التغيير، بحيث يتسبب فيه بدلاً من أن يتعامل معه؟

الأسر والطلب على الإسكان

لقد كان هناك تغيير جديد وجذري في الطريقة التي تتبعها الحكومة في توفير الإسكان، والتي تأثرت بالجدل المتعلق بدور الأحزمة الخضراء، والاحتجاج العنيف الذي أبدته سلطات المقاطعات الإدارية التي تفاعلت ضد العبء الثقيل لأهداف الإسكان. واستبدال الأسلوب القديم "توقع و وفر"، ونحن الآن نؤكد على ضرورة أخذ التوقعات في الاعتبار بالإضافة إلى عوامل أخرى كدليل إرشادي. وسوف يكون التشديد على مؤتمرات التخطيط المحلية بدلاً من وزير الدولة أو الهيئات الحكومية الإقليمية لتحمل مسؤوليات أكبر لاتخاذ قرار حول كيفية حصول المجتمعات على احتياجاتها. وتكون الأولوية للاحتياجات المحلية على حساب أنواع الطلب الأخرى. فهل بهذه الطريقة استطاع أصحاب مبدأ " بعيدًا عن فنائي الخلفي" تحقيق الفوز؟ لعل الأمر كان كذلك، ولكن بالنسبة للتأكيدات المتزامنة التي تدعمها التدابير المالية بشأن المناطق المهجورة (أو كما يسميها جون بريسكوت بالمناطق المعاد استصلاحها). تهدف الحكومة لزيادة إنجاز المحافظين الذين تمكنوا من تحقيق نسبة ٤٢٪ من تطوير مواقع أعيد استخدامها، وتهدف لتحقيق ٦٠٪ على مدار السنوات العشر القادمة. وهذا ليس بالتحدي السهل بالنسبة للمخططين وغيرهم. ولقد أدركت الحكومة ذلك، وعليه فقد قامت بتعيين المعماري ريتشارد روجر (Richard Rogers) لتنسيق وإعداد قاعدة بيانات وطنية بشأن المواقع الممكن إعادة تطويرها. وقد كان من بين التغييرات الأخرى، البدء بعمل اختبار تسلسلي لمواقع الإسكان الشبيهة بتلك الخاصة بتطوير المواقع التجارية للبيع بالتجزئة. وقد بدأ هذا

كله في فترة زمنية شهدت مراجعات لخطط تنمية عديدة. فماذا سيكون تأثير ذلك على إعداد الخطة؟ وهل يمكن تحقيق الأهداف؟ وكيف ستتعامل السلطات المحلية والسلطات الأخرى حيال التوجه نحو إعادة استغلال هذه المواقع؟

مطالب متزايدة للمشاركة

شهدت الأعوام الخمسة والعشرون الماضية نمواً في أعداد المواطنين الناشطين والمهتمين بالقضايا السياسية. لقد كان معظم السكان في فترة ما بعد الحرب العالمية لا يهتمون بقضايا السياسة، وكانوا قنوعين بترك النقاشات للمختصين الإداريين أو "لرجل من الوزارة". أما في الوقت الحاضر فقد شهدنا مناقشة السياسة المتعلقة بكل قضية على حدة، والمطالبة بمزيد من إشراك المواطنين إن لم تكن مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على الناس. وعلى الرغم من أن التغييرات كانت في فترة الستينيات عقب تقرير سكيفينجتون (Skeffington)، إلا أن التعديلات المدخلة على عمليات التخطيط لا تزال تعتمد بصورة كبيرة على أدنى المستويات التشريعية والقانونية، كون تأييد السلطات المحلية لها يتم لذلك بالانتقائية والتردد. يضاف إلى ذلك أن زيادة هذه المطالبات سوف تتسبب في إحداث علاقات يشوبها التوتر، لا سيما مع بداية العمل بوثائق مبادئ الخدمة. كما شهدت الثمانينيات ظهور المؤيدين لمبدأ (بعيداً عن فنائي الخلفي). بالإضافة إلى أنه في العام ٢٠١٦م ستكون هناك حاجة إلى توفير ٤,٤ مليون منزل جديد، وأصبحت قضية "أين سيتم تطوير هذه المساكن" أمراً في غاية الحساسية من الناحية المحلية، وخاصة في الجنوب الشرقي لإنجلترا المتكدس بالسكان. فكيف يستطيع التخطيط أن يأخذ بالاعتبار الكثير من الآراء، وأن يقوم بوضع الخطط في الوقت ذاته؟

التسليع[٥]

سيتناول مارك تودور جونز هذا الموضوع في الفصل الثامن، وسيتناوله أيضاً روب إيمري في الفصل السابع. ويكفينا هنا أن نذكر أن كلا الفصلين قد رسما لنا العملية الإجرائية للتخطيط التي تركز على الوسائل أكثر من تركيزها على الغايات والنتائج النهائية ـ فقدان الصورة المتكاملة ـ وتقليص أهداف التخطيط لمصلحة تلبية معايير السوق وتسهيل عملية التنمية. وقد أعيد تأكيد ذلك من قبل حكومة العمال الحالية التي يبدو أن لها تركيزاً مماثلاً على الكم (وتركيزاً أقل على الكيف أيضاً).

وقد أكدت بوضوح، الوثيقة الاستشارية المعدة لتحديث التخطيط، الصادرة في يناير ١٩٩٨م، على سرعة التحكم في عملية التنمية وإعداد الخطة . والمشكلة التي تم تحديدها منذ وقت طويل، تدور في فلك علاقة المقايضة بين الكم والكيف أي التخلي عن فائدة أو ميزة مقابل فائدة أخرى مفضلة أو مرغوبة بشكل أكثر. وبإمكان الإدارات المحلية رفض المناقشة في مرحلة ما قبل تقديم الطلبات، وتقليص حجم مشاركة المواطنين في وضع الخطة، وتفويض المزيد من صلاحيات صنع القرارات لكبار الموظفين، ومن ثم تحسين فرصتهم لإعداد تقارير كل ثمانية أسابيع. إلا أن المعاني الضمنية الواضحة تتسم بالبيروقراطية أكثر من كونها نظاماً منفتحاً وشاملاً. وفي الحقيقة لا توجد إجابة سهلة على ذلك، ولا زال السؤال المطروح يدور حول تأثير الأسلوب الذي تتبعه الحكومة والمعروف بالقيمة الأفضل، وكيف سيتعامل المخططون مع التحديات التي ستفرضها.

تقدم هذه العوامل مجموعة من المؤثرات الشاملة والمخاوف المتعلقة بالتخطيط مع مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد تطرق عدد من المؤلفين في هذا الكتاب إلى عدد من القضايا في موضوعات مختلفة ومن أوجه مختلفة فجاءت نتائجهم مختلفة. ولكن بدون

---

(٥) تعني تحويل القيمة الفعلية والجوهرية لشيء ما إلى سلعة يمكن استغلالها أو تداولها.(المترجم)

شك فإن أكثر هذه التأثيرات وضوحاً في جميع الفصول كان ميراث حزب اليمين الجديد. من إلغاء القيود التنظيمية على السياسة العامة، وحتى التأكيد على الأداء والكفاءة لما تبقى. ويمكن للتأثيرات على عملية التخطيط وعلى البيئة في القرن الحادي والعشرين أن تتضح في التغييرات التي حدثت مع نهاية القرن العشرين.

قام كل من ماكناكتن و بنفيلد ببحث موضوع الاستدامة وحددا أنها أكثر العوامل الملحّة، ولعلها العامل الحاسم الذي سيشكل اتجاه السياسة الحكومية في المستقبل. وقد حاولا أن يوضحا أن استيعاب التخطيط لمثل هذه التغيرات الجذرية في أسلوب التعاطي مع المشكلات والتفكير بشأنها يتطلب تغييرات دستورية وثقافية عميقة. وإن لم تنجز التغيرات فقد يتم تجاوز التخطيط كآلية تهدف إلى إرساء التنمية المستدامة، خاصةً وأن الأسلوب التخطيطي – من القمة إلى القاعدة أو التداني – لا يتلائم مع المزيد من تطبيقات أجندة التنمية المستدامة "من القاعدة إلى القمة أو التراقي". وفي أحد الفصول ذات العلاقة، انتقد كل من ماكدونالد و هيني تقبل المخططين فكرة الاستدامة بلا نقد أو تعليق ومحاولتهم دمجها في العمليات و الهياكل القائمة.

وقد تناول ديف شو الجانب الأخر الذي تمت معارضته سياسياً والذي يتعلق بالتخطيط الريفي في ظل اتحاد سكان الريف وعوامل الخدمات الرئيسة (BSE). يعتقد دايف شو أن التخطيط الريفي هو أحد جوانب التخطيط الذي يواجه معارضة وسوء في فهم أهدافه. بالإضافة إلى أن هناك نوعاً من العلاقات المتوترة والنزاعات التي تحدث بين سياسة استعمالات الأراضي وعدم حل مشكلة الدعم الزراعي. وكجزء من العملية التخطيطية، ولتحقيق نجاح مميز وبصورة مفاجأة بعد فترة من الخمول والإهمال، يتم تركيز الانتباه على القضايا العمرانية كالتجديد العمراني مما يجعل الأسلوب الإستراتيجي الخاضع للكثير من التنسيق أمراً ضرورياً، في حال أن المناطق الريفية لن تخسر ربحاً مرتقباً. وقد تناول روب أتكنسن مجال التخطيط والتجديد

العمراني، وعمل على اقتفاء أثر التنمية ونتائج المنهج القائم على قيادة السوق للتنمية العقارية في فترة الثمانينيات والتسعينيات الميلادية وصولاً إلى أسلوب تفكير حزب العمال الجديد. وبعيداً عن حل المشكلة، يعتقد روب أن المنع والحرمان قد تركزا بشكل أكبر وأشد قسوة، مما يتطلب مزيداً من الحلول الجذرية عما هو متاح في الوقت الراهن. وبالطريقة نفسها ينظر جونز و واتكنز إلى أن الاعتماد على الأنظمة القائمة على مبادئ السوق والآثار المترتبة على ذلك تركز على العلاقة المتبادلة بين التخطيط والإسكان. وكما هو الحال في التجديد العمراني فإن النزاعات والعلاقات المتوترة تنبثق من حكومة ملتزمة بموروثها في التخطيط الذي تقوده المشاريع والاحتياج الملحّ لأسلوب مثمر لدعم الاتجاه نحو بناء ٦٠٪ من المساكن الجديدة في مناطق مهجورة يمكن إعادة استغلالها.

تعتبر "الإدارية الجديدة" كما يسميها روب إيمري من التركات الأخرى من فترة الثمانينيات والتسعينيات الميلادية والتي نشرت آثار التخطيط. وهي جزء من توجهات السوق والتركيز المصاحب لذلك على الكفاءة أثناء فترة حكم المحافظين واستمراره في مقترح حزب العمال "القيمة الأفضل"، ويمكن اعتبار ذلك انتقالاً من حرية التصرف واتخاذ القرار إلى توجه يدعم مسئولية الأفراد. ومن الواضح أن مهنة مثل مهنة التخطيط التي استخدمت بحرية قد تسببت في إثارة المشاكل . وقد ناقش مارك تودور جونز هذه المشكلات أيضاً، ولكنه ركز أكثر على المهنة وعلى الصورة الذهنية عنها. فهل لا زلنا بحاجة لهذه المهنة في ضوء أسلوب أكثر انفتاحاً؟ وإذا تغير السياق والمحتوى اللذان تتضمنهما عملية التخطيط سريعاً، فما هي القيم والمواقف التي نحتاج إليها في القرن الواحد والعشرين؟

تأتي مشكلة النقل على رأس القائمة السياسية في الوقت الراهن، خاصة بعد عملية الدمج بين وزارة النقل والبيئة بعد انتخابات ١٩٩٧م. وقد استمر جوليان هاين في الاستفسار عن دور التخطيط في الحاضر والمستقبل من خلال استكشاف التغيرات

المطلوبة لعملية التخطيط حتى تفي بالمزيد من متطلبات المجتمع الموجه بشكل كبير لسكانه وبدرجة أقل للقطاع الخاص.

وقد قام كولن ويليامز بفحص طبيعة التغيرات في التنمية الاقتصادية المحلية وظهور ما أسماه بـ "السمة المحلية الجديدة" التي إما أن يكون التخطيط قد فشل في إدراكها أو أنه اختار تجاهلها. ويحتج ويليامز بأن الطبيعة المتغيرة للإنتاج والاستهلاك من التصنيع وحتى الخدمات تتطلب فكراً جديداً من المخططين. وقد كرر اثرينغتون وتشابمان بعض مخاوف ويليامز حول الطبيعة المتغيرة للقاعدة الاقتصادية في المناطق العمرانية، والطرق التي يحسِّن التخطيط من خلالها عمليات الاقتصاد العالمي في مختلف الأماكن. ونظراً لأن المخططين هم مديري العمران فلابد لهم من إدراك سبل المساهمة في التصدي لمشكلة انتشار الفقر والإقصاء الاجتماعي في المناطق العمرانية التي تعاني من الحرمان. فالمدن بحاجة لأن تبقى منافسة وأن تتكيف مع التغير الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة تكيفها بشكل أكبر مع الظروف الاجتماعية والبيئية المصاحبة للتوجه نحو التكامل النقدي والاقتصادي الأوروبي. إن كيفية استجابة المدن لهذه التحديات، وكيف يكون أداء الاقتصاديات العمرانية وإعادة هيكلتها نتيجة الاستجابة لهذه العمليات، يشتمل على أبعاد ضمنية بعيدة المنال، ليس فقط على صعيد الإستراتيجيات الناجحة للتجديد العمراني على مستوى المدينة، وإنما أيضاً على صعيد التنفيذ الناجح للسياسات التي صممت لتتعامل مع التركز المكاني للفقر والإقصاء الاجتماعي. وتقدم لنا كيتل و موران (Kettle and Moran) المزيد من الأدلة من خلال دراستيهما التي قامتا بها عن الإسكان والإقصاء الاجتماعي في مدينة ليدز الإنجليزية. وحل مشكلة الإقصاء الاجتماعي لن يكون من خلال الآليات والمواقف والأفكار الموروثة منذ عصر إلغاء القيود التنظيمية وهيمنة السوق في تسعينيات القرن الماضي.

وقد قام مايكل تشابمان بعدها بتحليل السياق الأوروبي الخاص بالتخطيط المكاني، وسياسة استخدام الأراضي في المملكة المتحدة من خلال الاحتجاج بأنه حتى في ظل أكثر المواقف تأييداً لأوروبا التي اتخذتها حكومة العمال، فلا يزال هناك الكثير من الغموض وسوء الفهم لمدى تأثير الاتحاد الأوروبي على نظام التخطيط، وكيف أن توجه السياسة الأوروبية سوف يشكّل باستمرار التطورات المستقبلية للسياسة والتخطيط المكاني. ولابد لأي محاولة لمراجعة نظام التخطيط في الألفية الجديدة أن تضع في اعتبارها دور وأهمية الاتحاد الأوروبي. ولم يتم التأكد حتى الآن ما إذا كان إطار العمل لنظام التخطيط المكاني الأوروبي سوف يظهر للوجود، وهو نظام بإمكان جميع الدول الأعضاء الالتزام به، ولكن هذا لا يعني أن على المخططين البريطانيين تجاهل الأهداف العامة للاحاد الأوروبي، وأن يقيّموا مدى تأثير الاتحاد الأوروبي من خلال سياساته وإجراءاته على نظام التخطيط.

وأخيراً، يقدم فيليب ألمينـدينجر ملخصاً وتأملاً استكشافياً لتأثير العوامل المختلفة التي ستفرض تحديات وقائمة بالأمور المراد بحثها في عملية التخطيط. وهو يحاول من خلال استخدام خليط انتقائي مؤلف من عناصر مختلفة من نظرية ما بعد الحداثة والفوضى لكي يصف لنا شكل التخطيط "الجديد" الذي يعتمد على المرونة، وعلى الاستجابات المحلية للضغوط الدولية والمركزية.